

بناء الديمقراطية . . وحوكمة الشركات

عندما يعتاد المساهمون على حضور الجمعيات العمومية لشركاتهم ، ومناقشة جميع الأمور المتعلقة بهذه الشركات ، فإنهم في الحقيقة يسعون إلى الحفاظ على مصالحهم المباشرة ، فنجاح السياسات المتبعة في إدارة الشركة يعني نموها ، وارتفاع قيمة سهمها في الأسواق ، ومن ثم زيادة أرباحهم ، وضمان استدامة النمو . . عندما يعتادون ذلك على مستوى الشركة ، فسوف يكون هذا الاعتياد بمثابة المدرسة التي يتخرجون فيها لممارسة نفس الدور على مستوى الوطن .

وعندما يكون لكل المساهمين - بما فيهم الصغار منهم - نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات والالتزامات تجاه شركاتهم - دون تمييز أو تفرقة - يكون ذلك بمثابة وضع أسس المواطنة في المجتمع ، وترسيخ فكرة المساواة دون تمييز على أي أساس كان لدى المساهم في الشركة/المواطن في الوطن .

وعندما يمارس المساهمون في الشركات مبدأ المساواة والمسئولية تجاه مجلس الإدارة ، فإن ذلك يعني أنهم باتوا مؤهلين لممارسة نفس الدور تجاه ممثليهم المنتخبين ، والمسؤولين التنفيذيين ، وحوكوماتهم أيضا .

وعندما يطالب المساهمون بالشفافية - دفاعا عن مصالحهم المباشرة - ويدركون إلى أي مدى يمكن للشفافية وإتاحة المعلومات أن تسهم في الاطلاع على مجريات الأمور ، ومن ثم التأثير فيها ، والمشاركة في صناعة القرار بناء على معطيات واضحة . . ساعتها سيدركون بالتبعية الدور الحيوي الذي تلعبه الشفافية وإتاحة المعلومات على مستوى الوطن ، من أجل الاطلاع على أوضاعه ورفع وعيهم بمشكلاته ، ساعتها سيكون لديهم القدرة والحافر أيضا للمشاركة في الشأن العام .

وعندما يترسخ لدى المساهمين في الشركات ممارسات المراجعة والتدقيق الحسابي من قبل مراجعين خارجيين محايدين ، سيكون ذلك ما سيسعون إلى تطبيقه تجاه المال العام ، والموازنة العامة ، والإنفاق الحكومي .

وعلى هذا النحو ، يمكننا سرد العديد من الحالات والأمثلة التي تؤكد على أن الحوكمة الرشيدة للشركات ، هي في حقيقة الأمر بمثابة المقدمات المنطقية والعملية لبناء ديمقراطية الوطن .
بالمثل ، يمكننا القول - دون تجاوز - إن حوكمة الشركات هي بالفعل لبنات بناء الديمقراطية .

